الحراك الشعبي ودوره في تعديل المسار الديمقراطي في الكويت ١٩٨٩- ١٩٩٢

م.و.احمد شحاذة محمد علي (*)

المقدمة

شهدت دولة الكويت للفترة من (٣يوليو / تموز ١٩٨٦) إلى (٢١ يناير / كانون الثاني ١٩٩٠)، مداً وتحركاً وطنياً غير مسبوق إتحدت فيه كافة مكونات وأطياف المجتمع الكويتي من قوى وحركات سياسية ونيابية وإجتماعية ومنظمات شبابية ومدنية وهيئات شعبية، كان الهدف منه الإعتراض السلمي ضد الإجراءات التي إتخذها الحكومة بحل مجلس الأمة وتعليق العمل بدستور١٩٦٢، وألحقتها بإجرآت أخرى كمحاولة إنشاء مجلس وطني كبديل لمجلس الأمة. وبرزت في هذا التحرك الوطني الذي تحول إلى حراك شعبي واسع ظاهرة مايُسمى بـــ"دواوين الإثنين" ضمت كافة القوى والحركات السياسية، وأعضاء مجلس الأمة المنحل ١٩٨٦، والنتظيمات الشبابية، وشرائح واسعة من المجتمع الكويتي إنطلقت منها الدعوات لرفض الأوامر الأميرية الصادرة من قبل أمير الكويت المتمثلة بالحل غير الدستوري لمجلس الأمة "السلطة التشريعية"، وتعليق العمل بالدستور خاصةً المواد الخاصة بحرية التعبير عن الرأي، وقانون التجمعات، وفرض الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في محاوله من قبل الحكومة لتعطيل التجربة الديمقراطية ودستور ١٩٦٢ الذي أرسى مبادئ وقواعد النظام الديمقراطي في الكويت، وقد إتسم الحراك الشعبي بالسلمية والآليات الدستورية والإبتعاد عن العنف في الدعوة لتحقيق مطاليبه، وقد سبقت "دواوين الإثنين" ظاهرة العرائض الشعبية.

(*) كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة بغداد.

لقد شكلت الديوانيات حراكاً شعبياً واسعاً لعقد التجمعات والندوات وإلقاء الخطب التي حملت جميعها مطلباً وهدفاً رئيسياً واحداً هو إعادة الحياة النيابية المتمثلة بمجلس الأمة المنحل، والعمل بدستور ١٩٦٢ والتي سعت إلى تحقيقها "الحركة الدستورية" التي قادت الحراك الشعبي الذي إنطلق من " ديوانيات الإثنين " بهدف إعادة المكتسبات الدستورية والديمقراطية التي حققها المجتمع الكويتي منذ وقت طويل. وفي ظل المماطلة والرفض الحكومي المتكرر لدعوات الحركة الدستورية من جانب ، وزيادة الضغط الشعبي من جانب آخر ، لجأت الحكومة إلى إتخاذ إجراءآت إحترازية لمنع وتقييد عمل الحراك الشعبي كمنع التجمعات وإغلاق الدواوين ، والتعتيم الإعلامي لنشاطات الديوانيات، وإستخدام القوة المفرطة، وإعتقال قادة الحراك لمنع التجمعات والمسيرات الشعبية ،وعلى إثر هذه الممارسات الحكومية أعلنت الحركة الدستورية المنبثقة عن الحراك الشعبي إلتزامها بالإسلوب السلمي للتظاهر، والتمسك بالقواعد الدستورية ، وعدم الرد بالمثل على الممارسات التعسفية والإستفزازية للحكومة ،ومع إستمرار الضغط الشعبي وتزايد دور الديوانيات، ولرغبة الحكومة إمتصاص هذا الضغط الشعبي المتزايد الذي بات يهدد النظام السياسي الحاكم ، ألقى أمير الكويت يوم السبت ٢٠ يناير ١٩٩٠ خطاباً دعا فيه قادة الحراك والمعارضة إلى الحوارلإيجاد حل لهذه الأزمة ، فتم تعليق التجمعات في الديوانيات من قبل أعضاء الحركة الدستورية لتهدئة الأجواء وبدء الحوار ، لكن المماطلات والتأجيلات المتكررة من قبل الحكومة والتي رافقتها إستجوابات وإعتقالات لأعضاء الحركة وعدد من قادة الحراك الشعبي أدى إلى إلغاء الحواروفشل المحادثات . بعد ذلك طرحت الحكومة بتاريخ ٢٢ إبريل ١٩٩٠ صيغة إنتقالية كبديل لعودة الحياة النيابية تمثلت في تأسيس مجلس وطني مؤقت مدته أربع سنوات ، وعدد أعضائه ٧٥ عضواً ، يتم تعيين ثلث أعضاءه من قبل الحكومة ، والباقي بالإنتخاب المباشر، وتكون صلاحيات المجلس الوطني صلاحيات إستشارية غير ملزمة . وقد واجه هذا الإقتراح معارضة شعبية واسعة أثرت سلباً على التأييد الشعبي للعائلة الحاكمة . ولم يتمكن المجلس الوطني من عقد إجتماعاته إلا مرةً واحدة بسبب إحتلال العراق للكويت في الثاني من إغسطس ١٩٩٠ . ولم تنقطع

الحركة الدستورية عن العمل وتمكنت من توحيد مطاليب الحراك الشعبي والقوى السياسية والمدنية والشخصيات المستقلة وكافة أطياف المجتمع الكويتي في مؤتمر جده ١٩٩٠ بالإتفاق على مطالبة الحكومة بإعادة الحياة النيابية ومجلس الأمة ،وعودة العمل بدستور ١٩٦٢، مما أدى إلى قبول الحكومة لتلك المطاليب ودعوتها إلى إنتخابات مجلس الأمة التي جرت عام ١٩٩٢ ، وبدء العمل بالدستور، وبدء إنتخابات مجلس الأمة ، حيث فازت المعارضة بأكثر من ثلث أعضاء مجلس الأمة ، وفاز النائب أحمد السعدون أبرز قادة الحركة الدستورية برئاسة مجلس الأمة .

لقد ساهمت الحركة الدستورية التي قادت تجمعات " دواوين الإثنين " في تمكين القوى والحركات السياسية والإجتماعية والشبابية ومؤسسات المجتمع المدني من التعبير عن مطاليبها بقوة ، والحصول على حقوقها وفق الدستور ، وتمكنت لأول مرة من الوقوف بشكل سلمي ودستوري بوجه النظام الحاكم وقراراته الغير دستورية . بل ذهبت تلك المطاليب والدعوات إلى أبعد من ذلك ، فقد فتحت الحركة الدستورية المجال واسعاً أمام القوى والتنظيمات السياسية والمدنية للمطالبه بالإصلاحات وتعديل المسار الديمقراطي كالدعوة إلى كتابة دستور جديد يتواءم مع متطلبات المرحلة الجديدة التي يعيشها المجتمع الكويتي ، وكذلك فصل منصب ولاية العهد عن منصب رئاسة مجلس الوزراء ، وضرورة النص الدستوري الصريح بحق تأسيس الأحزاب السياسية التي تعد أهم الآليات الرئيسية للممارسة الديمقراطية السليمة . وهذا يعود إلى زيادة الوعي الثقافي والسياسي لدى أفراد المجتمع خاصةً شريحة الشباب ، وتأثيرات الرأي العام في ظل التطورات التكنولوجية وإنتشار وسائل التواصل الإجتماعي ، والتي شكلت مجتمعةً مداً شعبياً واسعاً غير مسبوق في مستوى الوعي الثقافي والوطني ، والإستقطاب الجماهيري الذي وصل إليه الحراك الشعبي في دفاعه عن المكتسبات الدستورية التي حققها منذ وقت طويل .

جاءت هذه الدراسة لتستعرض الدور الرئيسي والمؤثر الذي لعبته الدواوين في الكويت ، والحركة الدستورية من أجل الحفاظ على المكتسبات الدستورية والسياسية التي حققها الشعب الكويتي التي نص عليها دستور عام ١٩٦٢ والتي إنطلق منها

الحراك الشعبي ليُجبر الحكومة على التراجع عن قراراتها . فأصبحت هذه الديوانيات مركزاً للإستقطاب السياسي والإجتماعي لكافة القوى والحركات السياسية والإجتماعية ، والتنظيمات المدنية والنسوية ، وإنطلق منها الحراك الشعبي لتحقيق تلك المطاليب والتي تحققت بالفعل من خلال إجبار الحكومة عن التراجع عن قراراتها ، كذلك تستعرض الدراسة التداعيات والأثار والنتائج التي تحققت مستقبلاً نتيجة الحراك الدستوري ، وفي نهاية الدراسة جاءت الإستنتاجات والتوصيات.

مشكلة الدراسة – أدى الحل غير الدستوري لمجس الأمة ، وتعطيل الحياة النيابية والعمل ببعض المواد لدستور ١٩٦٢ من قبل أمير الكويت إلى خلق أزمة دستورية خانقة ، وفراغ سياسي ودستوري هدد بدوره مسار العملية الديمقراطية في الكويت ، تشكل على إثره حراك شعبي واسع منطلقاً من الديوانيات قادته الحركة الدستورية التي كان لها الدور الرئيسي في تراجع الحكومة عن قراراتها وعودة الحياة النيابية والعمل بدستور ١٩٦٢.

أهمية الدراسة – تكمن أهمية الدراسة كونها كشفت عن مرحلة تاريخية كان لها تأثيراً مباشراً في مسار العملية السياسية والدستورية في الكويت ، حيث وقفت حركات الإحتجاج الشعبية التي ضمت كافة القوى السياسية والإجتماعية والشبابية والنسوية ممثلةً بالحركة الدستورية في وجه القرارات الحكومية التي تمثلت بتعطيل الحياة النيابية وإيقاف العمل بدستور ١٩٦٢ ، من أجل إستعادة حقوقها التي حصلت عليها متجاوزةً على مصالحها الشخصية وإنتماءاتها الفرعية وتغليب المصلحة الوطنية ، حيث أدت هذه الإحتجاجات إلى حدوث تغيير جذري فى الرؤى والتفكير وتطور في الثقافة السياسية ، والحرية الواسعه في التعبير عن الرأي ، أدى بدوه إلى زيادة سقف المطالبات لتعديل المسار الديمقراطي .

فرضية الدراسة – ساهمت الديوانيات التي إنطلقت منها الحركة الدستورية والحراك الشعبي في العمل على تعديل المسار الديمقراطي في الكويت من خلال نجاحها في الضغط على النظام الحاكم وبمختلف الوسائل السلمية لإجباره بإلغاء القرارت الغير دستورية التي إتخذها لتعطيل التجربة الديمقراطية .

منهجية الدراسة – أنطلقت منهجية الدراسة بالإعتماد على المنهج التاريخي ، وإستخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج معاصر في دراسة وتحليل العلاقات الداخلية والدولية ، وأيضاً إعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم السياسية .

هيكلية البحث – تضمنت الدراسة مبحثان ، كل مبحث إحتوى عدة مطالب ، كان موضوع المبحث الأول تاريخ المشاركة السياسية والأزمات الدستورية في الكويت،تضمن المطلب الأول المشاركة السياسية والأزمات الدستورية قبل وبعد كتابة دستور ١٩٦٢،أما المطلب الثاني فكان بعنوان الأزمة الدستورية عام ١٩٨٦ ، ودرس المطلب الثالث ديوانيات الإثنين وتأسيس الحركة الدستورية ، وتطرق المطلب الرابع عن تأسيس المجلس الوطني . أما المبحث الثاني فتناول دراسة آثار وتداعيات الحراك الشعبي على المسار الديمقراطي في الكويت،فإختص المطلب الأول بدراسة الدور السياسي للديوانيات والحركة الدستورية ، فيما إشتمل المطلب الثاني موضوع المشاركة السياسية والحريات العامة، ثم جاءت في نهاية الدراسة الإستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول – تاريخ المشاركة السياسية ، والأزمات الدستورية

أولاً–المشاركة السياسية والأزمات الدستورية قبل وبعد كتابة دستور ١٩٦٢

مارست الكويت التجربة الديمقراطية قبل الإستقلال ، وإن كانت هذه التجربة ولازالت منقوصة وفقاً للمعايير والمبادئ الديمقراطيه الصحيحة . فبعد وفاة حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح عام ١٩١٥ ، قرر وجهاء وأعيان الكويت أن يكون لهم دوراً في مسألة إختيار الحاكم حتى لاتدب الخلافات بين أبناء الشيخ مبارك الصباح ، وكذلك رغبتهم في المشاركة بعملية صنع القرار[١]. وعلى ضوء الإتفاق الذي حصل بين الأعيان والحاكم لإدارة الدولة وفق طريقة " العقد والتراضي " تأسست المجالس التشريعية التي تشكلت عن طريق التعيين من قبل الأمير والإنتخاب من قبل الأعيان ، فتأسس المجلس الإستشاري ١٩٢١ ، والمجلس التشريعي الأول ١٩٣٨ والمجلس

[١] حسين خلف الشيخ خزعل ، " تاريخ الكويت السياسي "، بيروت :مطبعة الرشاد، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، ١٩٦٢،ص١٨..

التشريعي الثاني ١٩٣٩ ، رافقتها العديد من الأزمات والصراعات المسلحة وإعدام وإعتقال عدد من الشخصيات الكويتية المعترضة على التدخلات البريطانية المباشرة في تشكيل هذه المجالس ، وكذلك رفض النظام الحاكم كتابة دستور للبلاد[٢]. وبعد المصادقة على الدستورالكويتي بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٦٢ والعمل به في أول إجتماع لمجلس الأمة بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٦٣ بدأت تبرز الخلافات والتقاطعات بين السلطتين " التنفيذية ، والتشريعية " ،على إثرها برزت أزمات وخلافات دستورية وسياسية بين الحكومة والمجلس أدت إلى تعطيل عمل المجلس وحله لأكثر من مره من قبل أمير الكويت كان من بينها حل غير دستوري لمجلسان ، فكانت الأزمات الدستورية لعام ١٩٦٥ ، ١٩٦٧، ١٩٧٦، ١٩٨٦،١٩٩٠ ،١٩٩٧، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٧[٣]. وقد خلقت هذه الأزمات فراغاً سياسياً ودستورياً كاد أن يودي بالعملية السياسية والمسار الديمقراطي بالكويت نحو الفشل . وعند دراستنا وبحثنا لأسباب هذه الأزمات وإستمرارها إلى وقتنا الحاضر ، والتي إتسمت بحاله من المد والجزر، نجد أن هناك عوامل وإعتبارات ساعدت على ذلك لعل من أبرزها :

١. هذه الأزمات كانت لها جذور وعوامل تاريخية تبلورت قبل إستقلال الكويت ، وهذه العوامل إستمرت بعد الإستقلال وكتابة الدستور، فالآليات التي على ضوئها كُتب الدستور لم تُكتب وفق آليات ديمقراطية صحيحة وإنما جاءت لصالح السلطة الحاكمة والنخب الإرستقراطية التي كتبته وفق طريقة " العقد والتراضي " بين الحاكم والمحكوم .لتحقيق مصالحها الشخصيةوالمادية، ولم يكن للشعب الكويتي أي دور أو رأي في كتابة الدستور أو الإستفتاء عليه[٤].

[٢] فيصل أحمد الحيدر، "رواد الديمقراطية في الكويت :مبادئ وممارسات "،الكويت ، الطبعة الثالثة،١٩٩٥،ص١٠٦.

[٣] عبدالعزيز الرشي د، "تاريخ الكويت "،بيروت، الطبعة الأولى،١٩٧١،ص١٣٢.

[٤] ماضي الخميس،"١٩٣٨:شرارة الديمقراطية في الكويت"، الكويت: دار الزين ،٢٠٠٩،ص٤٤.

كذلك لم يشارك الشعب الكويتي في إختيار أعضاء المجالس التشريعية لعام ١٩٢١ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ،حيث كان الإختيار بيد الأمير والنخب فقط[٥].

٢. لايسمح الدستور الكويتي بإجراء إنتخابات لإختيار حاكم للبلاد، والمسموح به الإنتخابات البلدية والنيابية فقط، فنظام الحكم في الكويت وفقاً للمادة الرابعة من الدستور هو "نظام حكم وراثي دستوري ينحصر الحكم فيه بعائلة آل الصباح وفي ذرية الشيخ مبارك الصباح فقط"، ويستمد النظام شرعيته من الدستور[٦].ولكن هناك بعض الحالات الغير دستورية التي إستخدمها الأمير أدت إلى حل مجلس الأمة، وكذلك تعليق بعض المواد الدستورية دون سند قانوني.

٣. منح الدستور الكويتي صلاحيات شبه مطلقة للأمير في إدارة شؤون البلاد على حساب السلطات الأخرى ، فالأمير هو الذي يتولى إدارة السلطات الثلاث " التنفيذية ،والتشريعية ، والقضائية " ،ويُشرف عليها وله الحق في حلها وتعطيلها وإبداء رأيه وقتما يشاء[٧]. مماجعل صلاحيات ومهام البرلمان " السلطة التشريعية " إستشارية تنحصر فقط في الإستجوابات وهذا مايفسر لنا تكرار ظاهرة الأزمات الدستورية وحل مجلس الأمة المتكرر بحيث لا يستطيع مجلس الأمة تصحيح مسار السلطة التنفيذية وإجبار الحكومة على التراجع عن قراراتها كونه لا يملك الحق الدستوري في ذلك، وكل ما يستطيع عمله إثارة الإستجوابات إعلامياً وتأليب الرأي العام على الحكومة التي تصبح مع وزراءها تحت ضغط إعلامي وشعبي أكثر منه ضغط دستوري وسياسي.

٤. في ظل عدم وجود مواد دستورية تنص صراحةً بالسماح بحق إنشاء وتأسيس الأحزاب السياسية التي تُعتبر القاعدة الرئيسية للممارسة الديمقراطية حيث

---

[٥] يحيى الجمل، "النظام الدستوري في الكويت "،الكويت: مطبوعات جامعة الكويت،٢٠٠٩، ص٤٤.

[٦] عثمان عبدالملك،"النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت"،الكويت: دار الثقافة ، الطبعة الرابعة ،١٩٧٨ ، ص٢٠٤.

[٧] عبد الرضا أسيري ، " النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات "، الكويت: الطبعة الثانية ،١٩٧٧،ص١٢٠.

التنافس السلمي للسلطة ، فهذا يعني القضاء على أيمحاولة لممارسة ديمقراطية سليمة ، وأيضاً يعني عدم وجود برامج للمرشحين لطرحها أمام الشعب لتتم عملية المفاضلة بينها، ليحل محلها دورالقبيلة والعامل القبلي الفعال في العملية الإنتخابية على حساب المجتمع المدني. فالقبيلة في الكويت أصبحت هي اللاعب والمحور الرئيسي في العملية السياسية والإنتخابية، وأصبحت على إثرها ثقافة القبيلة هي الثقافة السائدة في المجتمع وعائقاً في بناء المجتمع المدني، والمواطنة الحقيقية[٨].

ثانياً – الأزمة الدستورية عام ١٩٨٦

واجهت الكويت خلال مرحلة تطورتجربتها الديمقراطية وكما أشرنا سابقاً العديد من الأزمات السياسية والدستورية كادت أن تُنهي هذه التجربة برُمتها لأسباب كان للنظام الحاكم والمجتمع دوراً رئيسياً فيها، وأدت إلى حدوث فراغ دستوري وسياسي وتعطيل لعمل السلطة التشريعية[٩]. ولعل أبرز هذه الأزمات عندما صدر أمر اميري مجلس الأمة بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٩ وهو أول حل غير دستوري، فتم تعليق بعض مواد الدستور، وأُغلاق العديد من الصحف، وكذلك الجمعيات ذات النفع العام، وكان سبب الحل هو تقديم طلب من قبل مجلس الأمة إلى الحكومة بتقديم برنامجها الوزاري[١٠]. والأزمة الدستورية الثانية حدثت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣ حيث أمر الأمير بحل مجلس الأمة وهو الحل الثاني الغير دستوري، وتم تعطيل مجلس الأمة لمدة أربع سنوات حتى عام ١٩٩٢، وتركت هذه الأزمة تداعيات سياسية ودستورية وإجتماعية وإقتصادية على نظام الحكم والمجتمع في الكويت كونها تركت فراغاً دستورياً وسياسياً بقيت آثاره وتداعياته لفترةً طويله دون التوصل إلى حل لها مما أثر على المسار الديمقراطي للبلاد.

---

[٨] فلاح عبدالله المديريس ، " التجمعات السياسية الكويتية "، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣،ص٨.

[٩] فلاح عبدالله المديريس،" الحركة الدستورية في الكويت : نشأتها وتطورها١٩٣٩-١٩٩٢ "، الكويت :مجلة شؤون إجتماعية، العدد٥٨، ١٩٩٨، ص٦٧.

[١٠] أزمة سوق المناخ بين الأمس واليوم، جريدة القبس الكويتية ، العدد ١٢٤٨٣، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٣.

وسنقوم بدراسة الأزمة الدستورية الثانية ١٩٨٦ موضوع البحث بشكل مفصل لمعرفة أسبابها وتداعياتها.

وكان من أبرز الأسباب التي أدت إلى حل مجلس الأمة ١٩٨٦ أزمتان هما:-

١- أزمة سوق المناخ – بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٥ شكل مجلس الأمة لجنة تحقيقية كان أحد أعضائها النائب حمد الجوعان الذي طلب من وزير المالية والإقتصاد صورة من محاضر إجتماعات مجلس إدارة البنك المركزي والتقارير الخاصة بالنقد ، وقد رفض وزير المالية ذلك كون الطلب يتضمن إفشاء معلومات تتعلق بشؤون البنك المركزي وعملائه ، مما دعى الحكومة الى تقديم طلب إلى المحكمة الدستورية لتفسير نص المادة ١١٤ من الدستور لبيان ما إذا كان من حق مجلس الأمة في تشكيل لجان للتحقيق أو إنتداب عضومن أعضائه للتحقيق[١١]. وبتاريخ ١٩٨٦/٦/١٤ قضت المحكمة الدستورية بأن " حق مجلس الأمة إجراء تحقيق نيابي وفقاً للمادة ١١٤ من الدستور يشمل أي موضوع مما يدخل في إختصاصه التشريعي أو الرقابي وما يجري في التحقيق بخصوص البنك المركزي يقتضي إطلاع العضو المنتدب للتحقيق على كافة الوثائق والأوراق والبيانات"[١٢].

٢- ظاهرة تكرار الأستجوابات – قدم عدد من نواب مجلس ١٩٨٦ إستجواباً إلى وزير العدل والشؤون القانونية والإدارية الشيخ سلمان دعيج الصباح، وبعد مناقشة الإستجواب في مجلس الأمة قدم أعضاء المجلس مقترح بسحب الثقة من الوزير الذي أقدم بدوره على تقديم إستقالته قبل يومين من إنعقاد جلسة مجلس الأمة التي كانت مخصصه على طرح الثقة بالوزير، وبعد ذلك توالت إستجوابات من قبل أعضاء مجلس الأمة لوزراء المالية ، والنفط والصناعة، والمواصلات، ونتيجة لتلك الإستجوابات قدمت الحكومة بتاريخ ٢يوليو ١٩٨٦ إستقالتها إلى أمير البلاد، والتي قبلها وأصدر أمراً بحل المجلس حلاً غير دستوري بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣، وكذلك تعليق العمل

[١١] فلاح عبد الله المديريس،" الحركة الدستورية في الكويت:نشأتها وتطورها١٩٣٩-١٩٩٢"،مصدر سبق ذكره، ص٨٢.
[١٢] نفس المصدر السابق ، ص٨٤.

بالدستور خاصةً المواد المتعلقة بقانون المطبوعات ، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية الإجتماع[١٣].

ومما سبق تبرز لنا الملاحظات التالية :-

- جاء حل مجلس الأمة بأمر أميري ، وليس عن طريق مرسوم أميري ،وهذا يعني إجراء غير دستوري إستخدمه الأمير بناءً على الصلاحيات المخوله له في الدستور الذي منحه مثل تلك الصلاحيات دون الرجوع إلى أخذ الرأي من أي جهه.

- لم يدعو الأمر الأميري إلى إجراء إنتخابات نيابية جديدة لمجلس الأمة التي من المفترض أن تكون لمدة لاتتجاوز شهرين من تاريخ الحل وفقاً للمادة ١٠٧ من الدستور، وعليه إستمر تعليق المجلس لمدة ست سنوات حتى عام ١٩٩٢[١٤].

- من المواد التي تم تعطيلها بالأمر الأميري المادة ٥٦ الفقرة ٣ التي نصت على أن " لايزيد عدد الوزراء جميعاً عن ثلث أعضاء مجلس الأمة"[١٥]. وكذلك المادة ١٠٧ التي نصت على أن " للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل على أن لايجوز حل المجلس لذات الأسباب الأخرى، وإذا تم الحل وجب إجراء إنتخابات للمجلس الجديد في موعد لايتجاوز الشهرين من تاريخ الحل ،وإذا لم تجري الإنتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً وكأن الحل لم يكن ويستمر المجلس في أعماله حتى يتم إنتخاب مجلس أمة جديد"[١٦]. كما تم تعليق قانون المطبوعات والنشر رقم ٣ لسنة ١٩٦١ ، وتشديد الإجراءات على حرية الصحافة ، وفرض رقابة مسبقه على الصحف ومنع بعض المفردات من النشر ككلمة ديقراطية ، برلمان، نائب، مجلس الأمة، كما تم منع نواب المجلس المنحل من التصريحات الإعلامية، والزيارات الإجتماعية، وقررت الحكومة إرسال رقيب مسبق لكل صحيفة، وقد

[١٣] صلاح محمد الغزالي ، " الجماعة السياسية الكويتية في قرن ١٩١٠-٢٠٠٧"،الكويت:دار الزين، ص٨٩.

[١٤] نفس المصدر السابق ،ص٩٠.

[١٥] أنظر المادة ٥٦ من دستور الكويت ١٩٦٢.

[١٦] انظر المادة ١٠٧ من دستور الكويت ١٩٦٢.

صدرت هذه الأوامر الأميرية بتاريخ ٣ يوليو ١٩٨٦[١٧]. بعد ذلك قدم رئيس الحكومة سعد العبدالله الصباح حكومته الجديدة التي كانت أكثر الحكومات عدداً وتجاوز فيها عدد الوزراء ثلث أعضاء المجلس نظراً لتعطيل الماده ٥٦ من الدستور[١٨].

بعد حل مجلس الأمة حلاً غير دستورياً من قبل الأمير ، أعلنت قوى المعارضة من نواب مجلس الأمة المنحل، والحراك الشعبي بكافة قواه رفضها لإجراءات وسياسات الحكومة مطالبين بعودة الحياة النيابية والعمل بدستور ١٩٦٢ ، وإلغاء تعليق المواد الخاصة بالحريات العامة ، وجاءت هذه المطاليب على شكل رسائل وبرقيات إلى الحكومة التي رفضتها رفضاً قاطعاً[١٩]. فبتاريخ ١٥ يوليو ١٩٨٦ أصدر ٣٢ نائباً من أعضاء مجلس الأمة المنحل بياناً إلى الشعب الكويتي أعلنوا فيه أنهم سيواصلون لقاءاتهم المعتاده في دواوينهم، ونتيجةً لعدم تحديد الأمير موعداً لإنتخابات جديدة للمجلس الجديد وفقاً للدستور، أرسل ١٦ نائباً برقية للأمير يستنكرون فيها الحل غير الدستوري ومطالبين بإعادة مجلس الأمة وإجراء إنتخابات جديدة وفقاً للمادة ١٠٧ من الدستور التي تُوجب إجراء إنتخابات جديدة بعد مرور ستون يوماً من حل المجلس ولم تجد هذه المطاليب إهتماماً من قبل الحكومة، بعد ذلك ساد جو من الهدوء من جانب المعارضة والحكومة بين عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٨٩[٢٠].

في ظل الرفض المتكرر من قبل الحكومة لإستقبال النواب والمعارضة ، برزت أمام النواب فكرة العريضة الشعبية في أوآخر ١٩٨٨ التي كانت البداية الحقيقية للحراك الشعبي في الكويت المطالب بعودة الحياة الدستورية .حيث دعى نواب المعارضة المواطنين إلى التوقيع على العريضة التي صاغها النواب والتي كان الهدف منها إطلاق الحراك الشعبي وحشد التأييد لعودة مجلس الأمة وإعادة العمل بالدستور ، وقد إستمر

[١٧] فتوح أبو الذهب، "التجربة الديمقراطية الكويتية وخطوات الإصلاح السياسي"، مجلة شؤون خليجية،العدد ٢٥،٢٠٠٣، ص٤٧.

[١٨] فلاح عبدالله المديريس، "التوجهانت الماركسية في المجتمع الكويتي"، الكويت :دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٧، ص١١٧.

[١٩] فلاح عبد الله المديريس، التجمعات السياسية في الكويت، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

[٢٠] نفس المصدر السابق، ص١٠٢.

جمع تلك التواقيع إبتداءً من شهر مارس ١٩٨٨ حتى شهر يوليو ١٩٨٩ تم خلالها جمع أكثر من عشرين ألف توقيع من قبل المواطنين[٢١]. وقد تخللت هذه الفتره العديد من التحركات والنشاطات للحراك الشعبي أبرزها:-

١- جرت العديد من الزيارات الميدانية لقادة الحراك الشعبي من النواب والناشطين إلى جمعيات النفع العام للحصول على التأييد ، وكذلك القيام بزيارات للديوانيات التي تقع خارج العاصمة[٢٢].

٢- في هذه الأثناء ظهر تيار معارض قاده مجموعة من التجار الكويتين المهتمين بالسياسة، فبتاريخ ٤يوليو ١٩٨٩ إلتقت مجموعة من التجار بأمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح وسلموه وثيقة تتضمن المطالبة بعودة العمل بدستور ١٩٦٢[٢٣].

٣- تم تشكيل لجنة من قبل الحراك الشعبي عُرفت بإسم لجنة ال ٤٥ نسبةً إلى عدد أعضائها مكونه من كافة أطياف المجتمع الكويتي تكون مهمتها إيصال العرائض للحكومة ، لكن هذه اللجنه لم تتمكن من أداء مهامها لرفض إستقبال الحكومة تلك العرائض ، فتحولت اللجنة إلى كيان داعم لتكتل النواب[٢٤].

ثالثاً – ديوانيات الإثنين ، وتأسيس الحركة الدستورية

تاريخياً .. الديوانية هي مصطلح يُطلق على العادة الموروثة التي إكتسبها أفراد المجتمع الكويتي منذ عقود ، وهي المكان الذي يجتمع فيه أطياف المجتمع من الرجال من أجل التشاور وتبادل الآراء ،ومناقشة الأحداث المحلية والإقليمية[٢٥]. وتم إطلاق مصطلح " دواوين الإثنين " على التجمعات التي حدثت في الكويت منذ نهاية عام

---

[٢١] فتوح أبو الذهب ، " التجربة الديمقراطية الكويتية وخطوات الإصلاح السياسي " مصدر سبق ذكره ،ص٥٢.

[٢٢] عبد الرزاق ال ايجي ، " إنتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع أكتوبر ١٩٩٢ ، تحليل ونتائج " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد٧٢، ١٩٩٢.

[٢٣] نفس المصدر السابق ، ص٣٥.

[٢٤] محي عامر ،" السعدون يعلنمولد الجمعية الكويتية للدفاع عن الدستور "، الكويت: مجلة الطليعة ، العدد ١٧٥، ٢٠٠٦ ،ص٢٧.

[٢٥] فلاح المديريس ، " التجمعات السياسية الكويتية : مرحلة مابعد التحرير "، مجلة السياسية الدولية ، العدد١١٤، ١٩٩٣، ص٧٥.

١٩٨٩ وحتى بداية عام ١٩٩٠ للمطالبة بعودة الحياة النيابية ، والعمل بدستور ١٩٦٢[٢٦]. ففي ظل الرفض الحكومي لإستقبال العرائض الشعبية ، وفي ظل التعتيم الحكومي على الرأي العام من خلال الرقابة على الصحف ، إقترح احد النواب بعقد إجتماعات عامة مع الناس في إحدى دواوين النواب مساء كل يوم إثنين إسبوعياُ ،وقد توالت الإجتماعات الإسبوعية في الديوانيات إبتداءً من ٤ديسمبر ١٩٨٩ حتى٢٢ يناير ١٩٩٠ ،عندما أعلنت مجموعة النواب الإستجابة إلى الدعوة الأميرية في فتح باب الحوارالتي أعلنها يوم ٢٠ يناير ١٩٩٠، وتم تعليق تجمعات " دواوين الإثنين " لإتاحة الفرصة لنجاح الحوار الذي لم يُعقد بسبب رفض الحكومة تحديد موعد للقاء النواب مع الأمير.ونتيجةً لهذا الرفض تم الإعلان بأن الإجتماع القادم سيكون في ديوانية عباس حبيب المسيلم حيث قامت قوات الأمن بتفريق المجتمعين[٢٧].

وبتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٩ ، ونتيجةً للأزمة التي كانت تعيشها الكويت بتعطيل الحياة النيابية والدستورية بدأت " الحركة الدستورية " التي قادت تجمعات " ديوانيات الإثنين " دعوتها للمطالبة بعودة الحياة النيابية ، والعمل بدستور ١٩٦٢ ، وهي تحالف شعبي موسع قاده ٣٠ نائباً من أعضاء مجلس الأمة المنحل ١٩٨٦ حيث بدأت بنشاطات وفعاليات كان لها الأثر الكبير في حشد التأييد الشعبي للمطالبة بعودة الحياة النيابية والدستورية ،وتعليق المواد المتعلقة بفرض الرقابة المسبقة على الصحافة وقمع حرية التعبير عن الرأي التي أصدرتها الحكومة في الثالث من يوليو ١٩٨٦[٢٨]. وقد إستمرت الحركة في عملها ونشاطها حتى عام ١٩٩٢ عندما رضخت الحكومة لمطاليب الحراك الشعبي بعودة الحياة النيابية ، والعمل بدستور ١٩٦٢ ،وإلغاء المجلس الوطني ، وبدء إنتخابات مجلس الأمة .

---

[٢٦] أشرف سعد العيسوب ، " تجربة الاصلاح الكويتية " ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٥ ، ٢٠٠٣، ص٣٨.

[٢٧] أحمد الدين ، " المسار الديمقراطي في الكويت : دعوة إلى التجديد " ، الكويت : دار قرطاس للنشر ، ١٩٩٤ ، ص٣٧.

[٢٨] أحمد الدين ، " الديمقراطية في الكويت : مسارها ، واقعها ، تحدياتها ، آفاقها " ، الكويت : دار قرطاس للنشر ، ٢٠٠٥، ص١١٢.

بدأت تتصاعد الأصوات المطالبة بعودة الحياة النيابية ، والعمل بالدستور ، وتزايدت أعداد الحراك الشعبي ، وتبلورت صور الحراك بما يُعرف بـــ"دواوين الإثنين" وذلك إبتداءً من شهر ديسمبر ١٩٨٩ ،فأصبحت إجتماعات نواب المعارضة والحراك الشعبي تُعقد في هذه الديوانيات بشكل دوري كل يوم إثنين من كل إسبوع نتيجة عدم شمول الديوانيات بقانون التجمعات الذي أصدرته الحكومة[٢٩]. ففي ظل رفض الحكومة إستقبال العرائض الشعبية، وإستمرار الرقابة الأمنية على وسائل الإعلام إقترح أحد نواب المعارضة أن تكون هناك إجتماعات مباشرة بين ممثلي المعارضة من النواب وبين المواطنين لشرح وجهات النظر ومناقشة القضايا المطروحة على الساحة والإتفاق حولها ، وكان المقترح أن تكون الديوانيات هي مكاناً للإجتماعات نتيجةً لعدم شمولها بقانون منع التجمعات الذي أصدرته الحكومة[٣٠]. وتقرر أن يكون أول إجتماع في ديوانية النائب جاسم القطامي يوم الإثنين ٤ ديسمبر ١٩٨٩،ثم توالت الإجتماعات في الدواوين كل يوم إثنين تخللتها إحداث ومواجهات بين القوات الأمنية والشرطة من جهه وبين النواب والمواطنين من جهه أخرى ، وجرت العديد من عمليات الإعتقال[٣١]. ونتيجةً لتزايد أعداد المواطنين في التردد للديوانيات ، والتأييد المتزايد للدعوات المطالبة بعودة العمل بالدستور والحياة النيابية ، بالإضافة إلى المطالبة بأن يكون رئيس الوزراء من عامة الشعب وبالإنتخاب ،ومحاولةً لتهدئة الأمور من قبل الحكومة إلتقى ولي العهد الشيخ سعدالعبدالله الصباح في أواخر شهر يناير ١٩٩٠ بعدد من الشخصيات الكويتية المهمه والتجارللتحاور حول هذه الأزمة وإيجاد حلاًلها ، ولم يكن من بين المدعوين أي من قادة التحرك الدستوري ونواب المعارضة المطالبين بعودة الحياة النيابية[٣٢]. ونتيجةً للضغط الشعبي المتزايد تم تحديد موعد للقاء الحركة الدستورية مع

[٢٩] صالح بركة ، " السلطة والتيارات السياسية في الكويت " ، الكويت: دار القبس ، ٢٠١٠ ، ص١٦.

[٣٠] الكويت بين مطرقة الحراك الشعبي وسندان التجديد السياسي .Studies-algazeera.net.2011

[٣١] صالح السعيدي ، " السلطة والتيارات السياسية في الكويت " ،الكويت : دار القبس ،٢٠١١، ص١٠.

[٣٢] يوسف غلوم ، " تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت " ، مجلة العلوم الإجتماعية ، السنة ٢٤ ، العدد٣ ، ١٩٩٦ ، ص١٨.

ولي العهد الكويتي يوم ٧ فبراير ١٩٩٠ ،وقد إتفق قادة الحركة الدستورية على مجموعة من الثوابت وهي عودة العمل بالدستور الكويتي ١٩٦٢، وعودة الحياة النيابية، وعدم المساس بقانون الإنتخابات، وتم إنتخاب النائب أحمد السعدون ليكون المتحدث الرسمي للحركة، وبعد اللقاء تم الإتفاق على أن تكون هناك حوارات قادمة للتوصل للحل[٣٣].

رابعاً – تأسيس المجلس الوطني

بعد أن حدد الأمرالأميري أعضاء المجلس الوطني ب٧٥ عضواً ، يتم تعيين ٢٥ من قبل الأمير، و٥٠ عضواً بالإنتخاب المباشر ، وتكون مدة المجلس أربع سنوات ، أصدرت الحركة الدستورية بياناً دعت فيه جميع قطاعات المجتمع الكويتي وأطيافه التصدي لكل محاولات الحكومة الهادفه إلى المساس بدستور ١٩٦٢، وأوضحت الحركة في بيانها أن المجلس الجديد هو مجلس للشورى فقط وليست له صلاحيات تشريعية[٣٤]. ودعت الحركة الدستورية في بيانها الشعب إلى التجمع في ديوانية النائب أحمد السعدون يوم ٢٦ إبريل ١٩٩٠ لإتخاذ قرارات وخطوات تهم البلاد مما أدى إلى محاصرة الديوانية من قبل القوات الأمنية نتج عنها مواجهات أدت إلى تفريق المتظاهرين بالقوة[٣٥]. أعلنت الحكومة أن إنتخابات المجلس الوطني ستكون يوم ١٠ يونيو ١٩٩٠ أصدر النائب عبد العزيز الصقر بياناً عُرف بإسم " عريضة عبد العزيز الصقر " حملت تواقيع ١٩٤ توقيع من قبل شخصيات مهمه في المجتمع الكويتي دعى فيه إلى مقاطعة الإنتخابات[٣٦]. وعلى الرغم من الإعتقالات التي طالت أعضاء سابقون ونشطاء خلال شهر مايوعام ١٩٩٠ فإن عمل الحركة الدستورية لم يتوقف بل قامت الحركة من أجل

---

[٣٣] غانم النجار ، " واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج " ، المستقبل العربي ، السنة ٣٤ ، العدد ٢٦٨ ،(حزيران/ يونيو ٢٠٠١)،ص ٩٨.

[٣٤] محمد محمود ربيع ،" النظام السياسي في دولة الكويت " ، دار قرطاس للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ص٣٥.

[٣٥] فيحان محمد العتيبي ،" الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١-١٩٩٠ " ، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ٢٠١٠،ص٥٨.

[٣٦] محمد محفوظ، أين يتجه الحراك السياسي في الكويت"،

http//:www.globalrabnetwork.com.2012.

مقاطعة الإنتخابات للمجلس الوطني بتنظيم مسيرات إحتجاجية إنطلقت من الديوانيات، كما شكلت الحركة مجموعة من النشطاء لمراقبة سير العملية الإنتخابية وسط رقابة مشددة من قبل الحكومة التي إستخدمت الإعلام المؤيد لها لتحشيد الرأي العام بهدف تأييد الإنتخابات والمشاركة فيها[٣٧]. وعلى الرغم من المراقبة الحكومية ، والتضييق الحكومي للحراك الشعبي وقادته، فقد نجحت الحركة الدستورية في إقناع الشعب الكويتي بالعزوف عن المشاركة في الإنتخابات حيث بلغت المشاركة لإنتخابات المجلس الوطني ٤١ بالمائة مما دعا الحكومة إلى دعوة العسكرين إلى المشاركة[٣٨]. ولم ينعقد المجلس الوطني إلا مرةً واحدة وكانت جلسة سرية حيث توقفت أعمال المجلس بسبب إحتلال العراق للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠[٣٩]. ولم تنقطع الحركة الدستورية عن عملها بالدعوه إلى العمل بدستور ١٩٦٢ وعودة الحياة النيابية حتى في المنفى ، فكان مؤتمر جده الشعبي الذي عُقد بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ وإستطاعت فيه الحركة الدستورية وقوى المعارضة من حشد أكثر من ١٢٠٠ شخصية كويتية في هذا المؤتمر وأتفاقهم بالإجماع على مطالبة الحكومة بإعادة دستور ١٩٦٢ وعودة مجلس الأمة، وهذا ماتحقق عام ١٩٩٢ حيث جرت إنتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢وإلغاء المجلس الوطني[٤٠].

المبحث الثاني–آثار وتداعيات الحراك الشعبي على المسار الديمقراطي في الكويت

أولاً – الدور السياسي للديوانيات ، والحركة الدستورية

لقد كان لعودة الحياة النيابية والدستورية عام ١٩٩٢ ، وإنتخابات مجلس الأمة بعد ست سنوات من إنقطاعها ، بمثابة عودة الروح إلى المسيرة الديمقراطية الكويتية . فقد عادت الحياة النيابية لمجلس الأمة ،وإزدادت بقوة المشاركة السياسية للمواطنين

---

[٣٧] يوسف غلوم ، " تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت " ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨

[٣٨] جاسم محمد كرم، " إنتخابات المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠: دراسة في الجغرافيا السياسية " ، جامعة الكويت ،مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية ،المجلد ١٦، العدد١٠٥ ،١٩٩٥ ، ص٩٧ .

[٣٩] نفس المصدر السابق ، ص٩٨.

[٤٠] إنتخابات مجلس الملة الكويتي، Archive.hunakwt.com.1992.

لقناعتهم بتزايد دور مجلس الأمة التشريعي والرقابي . كما ظهرت العديد من التنظيمات والحركات السياسية على الساحة السياسية محاولةً التأسيس لمرحلة جديدة من خلال طرحها لأفكار ورؤى جديدة تساير سمات التطور الذي تعيشه المجتمعات الحديثة بدلاً من الرؤى والأفكار التقليدية القبلية التي كانت سائدة لدى المجتمع .كما أصبح النظام السياسي الحاكم أثر تقيداً في سلوكه وقراراته .

أولاً – النظام السياسي والمسار الديمقراطي

لقد شكل مؤتمر جدة ١٣ – ١٥ إكتوبر ١٩٩٢ علامةً بارزة في تاريخ الكويت السياسي . فقد حضرته أكثر من ١٢٠٠ شخصية كويتية مثلت كافة أطياف المجتمع الكويتي ، وقد أكد هذا المؤتمر على مطالب الحراك الشعبي والحركة الدستورية بضرورة العمل على عودة الحياة النيابية والبرلمانية ، وعودة دستور ١٩٦٢ ، والغاء المجلس الوطني وعودة مجلس الأمة ،وإعطاء كل الفئات المحرومة في المجتمع حقوقها السياسية كاملةً .

بعد عودة الحياة النيابية وإنتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢، وعودة العمل بالدستور نتيجة نجاح الحراك الشعبي ممثلاً بالحركة الدستورية ، إزدادت أهمية الديوانيات في الكويت وتأثيرها بكافة جوانب الحياة المختلفة لدرجة أنها أصبحت شكل من أشكال مؤسسات المجتمع المدني ، وإحدى الآليات المهمة المساهمة في تسريع الحراك الشعبي والديمقراطي في منطقة الكويت والخليج . ومما زاد من أهمية الديوانيات في الوقت الحاضر وتأثيرها المباشر في توجهات الرأي العام الكويتي هي الثورة التكنولوجية وإنتشار وسائل الإتصال الإجتماعي بشكل كبير ، حيث أستطاع بعض الشخصيات القيادية في المجتمع الكويتي ونشطاء المجتمع المدني والنواب وأصحاب الديوانيات من فتح حسابات خاصه بهم في التويتر والفيسبوك لينشروا آراءهم وتوجيهاتهم وطروحاتهم عبر ديوانيات إفتراضية يصل تأثيرها ومداها إلى شرائح واسعه من المجتمع ، وهذا ما

ظهر تأثيره على توجهات وإختيارات الرأي العام ، ودرجة الوعي السياسي[٤١]. وما يعكس نجاح الديوانيات في تأثيرها بتحشييد الرأي العام هو نتائج الإنتخابات التي جرت عام ١٩٩٢ وهي أول إنتخابات بعد الحل الأميري لمجلس الأمة ، فقد أظهرت النتائج فوز الشخصيات المعارضة في مجلس الأمة السابق ١٩٨٦ ، وكذلك المشاركين في دواوين الإثنين والحركة الدستورية " حدس " بأكثر من ثلثي مقاعد المجلس ،وفاز النائب المعارض احمد السعدون برئاسة مجلس الأمة ، وهوأبرز الناشطين في الحراك الشعبي وأحد قادة الحركة الدستورية المنبثقه من دواوين الإثنين[٤٢]. وهذا دليل واضح على أن البيئة السياسية التي كانت في الكويت قبل عام ١٩٩٢ قد تغير كثيراً بعد إنتخابات ١٩٩٢ من حيث طبيعة العمل السياسي ، وزيادة وعي الناخب سياسياً وثقافياً. فقد تمكنت التيارات والحركات السياسية الليبرالية وكذلك الإسلامية من الفوزفي المناطق ذات المكون القبلي التي كانت حكراً على زعماء القبائل التقليديين[٤٣]. وهذه نقطه تسجل لصالح الحراك الشعبي .

لقد أصبحت الديوانيات في الوقت الحاضر المحرك الرئيسي للكثيرمن القرارات التي تُتخذ في البلاد وهذا نتيجة نجاح الحراك الشعبي ممثلاً بالحركة الدستورية التي كانت الديوانيات المنطلق الرئيسي لها . ونتيجةً لهذا التأثير الذي أصبحت الحكومة تأخذه بالحسبان ، فقد طغت شؤون السياسة على أغلبية المناقشات التي تدور داخل الديوانيات مما أكسبها شرعية وتأييداً جماهيرياً واسعاً لتأثيرها المباشر في القرار الحكومي إستطاعت من خلاله بناء واقع سياسي جديد على الساحة إتسم بالإنفراج النسبي على مستوى الحريات السياسية[٤٤]. فقد حدث تغيير فكري وجذري على مستوى المجتمع ، وتغيير نسبي على مستوى الثقافة السياسه التي كانت قائمة على أساس تقليدي ،

---

[٤١] شفيق الغبرا ، " المعارضة في دولة الكويت وآفاق الحراك الشعبي "، جريدة الوسط ، العدد ٣٧١٦ ، بتاريخ ٢٠١٢/١١/٩.

[٤٢] السعدون رئيساً لمجلس الأمة ١٩٩٢. www. Al wasat news.com . 2012.

[٤٣] محمد محمود البغلي ، " القبيلة والسلطة : الحراك السياسي القبلي في الكويت " ،مطبعة آفاق ، الطبعةالأولى ،٢٠١٢،ص٢١.

[٤٤] محمد محمود البغلي ، " مملكة الكويت الديمقراطية " ، الكويت : مطابع القبس التجارية ، ٢٠٠٨ ، ص١١٩.

فظهرت على الساحة السياسية تنظيمات سياسية ومجتمعية وبشكل علني وعلى خلاف ماكان سابقاً حيث يمنع الدستورالكويتي ١٩٦٢ تأسيس الأحزاب السياسية وتنظيمها ، فالمادة ٤٣ من الدستور الكويتي نصت على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أُسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ، ولايجوز إجبار أحد على الإنضمام إلى أي جمعية أو نقابة[٤٥]. وتفسير الماده يشوبه نوع من الغموض حيث أنها لم تنص صراحةً على حرية إنشاء الأحزاب السياسية وإنما إكتفت بحرية تكوين الجمعيات والنقابات حتى لايتضمن النص الدستوري الإلزام بالسماح بتأسيس الأحزاب السياسية ، فجاء النص مبهماً فهو لايُلزم بحرية تأسيس الأحزاب السياسية وفي نفس الوقت لايحظرها وترك الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره أو ينهاه[٤٦]. لكن بعد عام ٢٠٠٢ وكنتيجة من نتائج وتداعيات الحراك الشعبي والحركة الدستورية فرضت التنظيمات السياسية وخاصةً الجديدة نفسها على الساحة السياسية بحكم الأمر الواقع، ومن أبرز هذه التنظيمات حركة التقدمين الديمقراطيين، والمنبر الديمقراطي الكويتي، والحركة الدستورية الإسلامية كبديل لجماعة الإخوان المسلمين، والتجمع الدستوري، وجماعة الوفاق الوطني، كذلك شهدت الساحة السياسية غياب شبه تام للحركات والتنظيمات اليسارية والقومية والماركسية[٤٧]. كما ظهرت العديد مؤسسات المجتع المدني ذات الطابع السياسي والإجتماعي التي إنطلقت منها فعاليات النشطاء المدنيين ،الأمر الذي أدى إلى وجود مؤسسات وتنظيمات سياسية ومدنية تراقب عمل الحكومة وتحاسبها بشكل علني وجرئ ووفقاً للدستور سواءً من خلال البرلمان أو الديوانيات أو مؤسسات المجتمع المدني التي أصبح تمتلك ثقل كبير في المجتمع الكويتي .

لقد ساهمت الحركة الدستورية في وضع النظام السياسي في الكويت على أعتاب مرحلة جديدة سياسياً ودستورياً ، كما أرغمته بالإلتزام بالنظام الدستوري للبلاد

[٤٥] أنظر نص المادة ٤٣ من دستور ١٩٦٢.

[٤٦] عبد الرضا عسيري ، " النظام السياسي في الكويت " ، الكويت : مطابع الوطن ،٢٠١٢ ،ص ٦٦-٦٨.

[٤٧] عبد المحسن جمال ، " المعارضة السياسية في الكويت " ، الكويت : دار قرطاس للنشر ، ٢٠٠٧، ص٩٨.

والتوجه إلى تبني فكرة الإصلاح السياسي . وهناك عوامل أخرى دفعت بالنظام السياسي إلى تبني هذا التوجه لعل أبرزها التداعيات السياسية والإجتماعية التي أفرزتها أحداث الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وإنعكاساتها على المجتمع والنظام ، إضافةً إلى سرعة المتغيرات الإقليمية والعالمية وتشكل النظام العالمي الجديد القائم على فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان. بمعنى آخرهذا التوجه لم يأتي عن قناعة ومبادرة حقيقية بإيجابية التغيير والإصلاح الديمقراطي من قبل الحكومة بقدر ماهو نتيجة ضغوط محلية وعالمية . فقد ساعدت العولمة وآلياتها المتعددة على خلق فضاءات ثقافية لدى المجتمعات تجاوزت الفضاء الثقافي المحلي وهذا بدوره أسهم في تفعيل الإنفتاح السياسي ، مقابل ضعف النظام السياسي الحاكم[٤٨].

فمنذ عام ٢٠١١ أصبح التغيير الإستراتيجي في التحالفات بين القوى السياسية وبين النظام السياسي الحاكم واضحةً وجليه، حيث أصبح للمجموعات القبلية التي كانت متحالفه سابقاً مع الحكومة مطالب وطموحات ورؤى سياسية تختلف عن الرؤى التي كانت في السابق تتطابق مع أيديولوجية وأهداف الحكومة[٤٩]. فقد أصبح المكون القبلي في الكويت أكثر شريحة تنادي بالتغييروالإصلاح السياسي حتى أصبحت برؤاها تلك أقرب إلى المعارضة . وكان لهذه التغيرات الإجتماعية إنعكاسات مباشرة على الحراك السياسي في الكويت ، حيث شهدت المعارضة السياسية في الكويت خاصةً بعدعام ٢٠١١ حراكاً واسعاً على مستوى الشارع الذي أصبح يمتلك وعياً وثقافة سياسية مشاركة نسبيا ، ورغم ذلك فإن المشكلة الرئيسية في تعثر المسار أوالتجربة الديمقراطية في الكويت تكمن في حالة عدم الإنسجام بين الحكومة والمجلس التشريعي ، حيث يتم إنتخاب أعضاء البرلمان ، فيما يتم تعيين أعضاء الحكومة مما يؤدي إلى وجود تناقضات وتقاطعات سياسية ودستورية بين السلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية تؤدي في النهاية إلى حل البرلمان.

---

[٤٨] صالح السعيدي، "إنتخابات مجلس الأمة: المتغيرات السياسية والإجتماعية"، الكويت: دار سعد الصباح، ٢٠٠٩، ص١٨.

[٤٩] نفس المصدر السابق ، ص٢٦.

ثانياً – المشاركة السياسية ، والحريات العامة

لقد ظلت العلاقة بين الحاكم والمحكوم في بلدان الخليج قائمة على مبدأ " العقد والتراضي"، حيث يدين الشعب بالولاء للحاكم مقابل توفير الحماية والأمن له . وبعد إكتشاف النفط في هذه البلدان أصبحت العائدات توزع على شكل زيادات في الرواتب وتوزيع للأراضي ، ومنح الثروات لعائلات محدودة موالية للنظام الحاكم، ويذهب القسم الأكبر من هذه الإيرادت للعائلة الحاكمة[٥٠]. ولم تكن هناك ميول سياسية لشعوب المنطقة لمحاولة المشاركة في صنع القرارالسياسي[٥١]. الأمر الذي ساعد النظام السياسي الحاكم على تثبيت حكمه وسلطته معتمداًعلى الطبقات الأرستقراطية من النخبة والتجارالمؤيده له للحفاظ على مصالحها الإقتصادية والإجتماعية ، وكذلك إعتماده على الولاءات القبلية ،وإبعاده للطبقات المتعلمة والتكنوقراط عن المناصب الهامة في الدولة[٥٢]. ولم يتبلور مفهوم الإصلاح السياسي في دول الخليج إلا في الكويت حيث كان هناك نوع من الممارسة النسبية المحدودة للديمقراطية فكانت هناك هيئات دستورية كمجلس الأمة[٥٣].

في شهر مارس عام ١٩٩١ قُدمت عريضة من قبل معظم التيارات والجماعات السياسية الليبرالية والإسلامية والمستقلة وعلى إختلاف أيديولوجياتها وتوجهاتها عريضة إلى أمير الكويت تطالبه فيها بتنفيذ الوعد الذي قطعته الحكومة في مؤتمر جده الشعبي بإعادة الحياة البرلمانية، والدستورية، والتوجه نحو الإصلاح السياسي، من خلال إجراء إنتخابات مجلس الأمة.

---

[٥٠] محمود ربيع ، " النظام السياسي في الكويت دولة الكويت " ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤.

[٥١] شفيق الغبرا ، " التماسك الإجتماعي في الكويت : من التكوين إلى الحراك ٢٠١١ " ، جامعة الكويت : مركز مسبار للدراسات والبحوث ٢٠٠٦، ص٩٢.

[٥٢] نفس المصدر السابق ، ص٩٤.

[٥٣] أمين المشاقبة ، " الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية " ، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة حول الإصلاحات السياسية في العالم العربي المنعقدة في ٢٥-٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤ ، الكويت : جامعة الكويت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ، ص٢١١.

وقد وجدت دعوات الإصلاح السياسي صداها داخل النظام الحاكم نفسه، فقد قدمت مجموعة من أفراد الأسرة الحاكمة في الكويت وهم من الشباب بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٩٢ عريضة إلى أمير الكويت يطالبون فيها البدء بالإصلاحات السياسية ، والإلتزام بالعمل دستور ١٩٦٢ ، وإطلاق المزيد من الحريات العامة، وضرورة الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الحكومة حتى يتسنى محاسبة الحكومة بعيداً عن المساس بمنصب ولاية العهد[٥٤]. ويكمن إجمال المطالبات التي وُجهت إلى النظام السياسي الحاكم بعدعام ١٩٩٢ بالآتي:-

- المطالبة بإصلاح النظام الإنتخابي بما يسمح الإنتقال بالعمل الفردي إلى العمل الجماعي نحو تعزيز التفاعل الشعبي العام وتطوير العملية الديمقراطية مدعوماً بإنشاء هيئة مستقلة لإدارة الإنتخابات .

- إلغاء كافة القوانين التي تستهدف الحريات العامة وتقليصها والتي صدرت في ظل أجواء سياسية متوترة .

- تحصين المواطنة الدستورية من أي تعسف تجاهها من قبل السلطة التنفيذية ،ومنع أو إسقاط الجنسية الكويتية إلامن خلال أحكام قضائية تتعلق بقضايا التزوير.

- فتح المجال للإعلان الرسمي لعمل الأحزاب والتنظيمات السياسية في الكويت وفق قانون يُنظم عملها وشؤونها.

- إعادة الإعتبار لمؤسسات المجتمع المدني في الكويت وإلغاء القيود المفروضة عليها .

لقد نجحت مجالس الإمة المشكلة منذ عام ١٩٩٢ في التعامل مع العديد من القضايا والمشكلات التي واجهت الكويت سياسياً ودستورياً وإجتماعياً ، بإستخدامها لسلطاتها التشريعية والرقابية ، بفعل الدور المتزايد لهذه المجالس ، ومن أبرز ماتحقق:

- مسألة فصل منصب ولاية العهد عن رئاسة الوزراء – بعد إقرار الدستور الكويتي عام ١٩٦٢ ، لم تكن هناك أي مادة تنص على الجمع بين منصب ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء ، ولكن جرى العرف على أن يكون ولي العهد هو نفسه رئيساً للوزراء،

[٥٤] جمال يوسف ،" المعارضة السياسية في الكويت " ،الكويت: دار قرطاس للنشر ، ٢٠٠٧ ،ص٣٣-٣٥.

وإستمر هذا الوضع من عام ١٩٦٣ حتى عام ٢٠٠٣[٥٥]. ونظراً لتدهور الحالة الصحية لولي العهد الكويتي آنذاك الشيخ سعد العبدالله الصباح كلف أمير الكويت في عام ٢٠٠٣ وزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد الصباح برئاسة مجلس الوزراء ، وقد إعتبر دعاة الإصلاح السياسي في الكويت هذا التغيير خطوة مهمه نحو تبني الإصلاحات السياسية حيث يكون بإستطاعة المشرعيين من إستجواب رئيس الوزراء دون المساس بمنصب ولاية العهد[٥٦].

– قانون تعديل الدوائر الإنتخابية – حدد القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ الدوائر الإنتخابية لعضوية مجلس الأمة ب٢٥ دائرة إنتخابية على أن يتم إنتخاب عضوان لمجلس الأمة من كل دائرة[٥٧]. وقد رأت المعارضة النيابية أن هذا القانون يأتي لصالح الحكومة من أجل الحصول على تمثيل أكبر في البرلمان لصالح القوى المؤيدة للحكومة في كافة المناطق وفي نفس الوقت يحد من تمثيل أكبر للمعارضة السياسية في البرلمان[٥٨]. الأمر الذي دعا المعارضة إلى الدعوة بتحديد عدد الدوائر الإنتخابية بخمس دوائر إنتخابية من خلال حركات إحتجاجية ومطالبات شعبية خرجت من الدواوين ، وعلى إ ثرها حدث إستقطاب سياسي حاد داخل مجلس الأمة بين مؤيد وبين معارض مما دعى الأمير إلى إصدار مرسوم بحل مجلس الأمة ٢٠٠٦ ، وبعد إنتخابات مجلس الأمة الحادي عشر بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٠٦ ، أقرَ مجلس الأمة بتاريخ الأول من أغسطس ٢٠٠٦ القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ الذي يقضي بإعادة تحديد الدوائر الإنتخابية لعضوية مجلس الأمة ،وتقسيم الكويت إلى خمس دوائر إنتخابية حيث تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس ، وإستمر العمل بهذا القانون حتى الوقت الحاضر . وقد ساهمت تنظيمات مدنية مستقلة من الشباب في إقرار هذا القانون من خلال تنظيمها لعدد من

---

[٥٥] نفس المصدر السابق ، ص٣٨ .

[٥٦] نفس المصدر السابق ، ص ٣٩

[٥٧] الدوائر الإنتخابية في الكويت ١٩٨٠–٢٠٠٦، http ://ar.wikipidia.org.2008.

[٥٨] تعديل الدوائر الإنتخابية : رسم جديد لخريطة الحصص السياسية والإجتماعية.

http//:ar.wikipedia.org.2008.

المسيرات في شوارع الكويت تطالب بإقرار تعديل القانون ، كما ظهرت مؤخراً دعوات تطالب بجعل الكويت دائرة إنتخابية واحدة[٥٩].

– تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وتعديل قانون الإنتخاب – لم يذكر قانون الإنتخاب لسنة ١٩٦٢ الذي وضعه المجلس التأسيسي أي دورسياسي للمرأة الكويتية، وإستمر هذا الحال إلى عام ١٩٩٩ عندما أعلن أمير الكويت عن رغبته في منح المرأة الكويتية الحق في الترشيح والإنتخاب للمجالس البلدية والنيابية ولم تجد هذه الدعوة قبولاً من المجلس الوطني[٦٠]. وبعد محاولات عديدة قامت بها المرأة الكويتية من خلال الندوات والديوانيات والجمعيات النسوية ووسائل الإعلام قرر مجلس الوزراء في مايو ٢٠٠٤ الموافقة على مشروع تعديل قانون الإنتخاب بما يسمح للمرأة بممارسة حقها في الإنتخاب والترشيح للمجالس البلدية والنيابية، وبعد مماطلات داخل مجلس الأمة ، تمت الموافقة على القانون بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٥ وتعديله بما يسمح للمرأة حق المشاركة السياسية التي كانت محصورة على الذكور فقط[٦١]. وبعد محاولات إنتخابية أخفقت فيها المرأة في الفوز إستطاعت مؤخراً أن تحقق أربعة مقاعد في نتخابات ١٦ مايو ٢٠٠٩[٦٢].

– إلغاء قانون التجمعات – "قانون التجمعات" هو مرسوم أمير صدر عام ١٩٧٩ في فترة حل مجلس الأمة الغير دستوري ، وظلت أحكام هذا المرسوم معمول بها حتى حكمت المحكمة الدستورية عام ٢٠٠٦ بعدم دستورية بعض مواد هذا الدستور[٦٣]. وفور إعلان الحكومة عن إصدارها قانون التجمعات المعدل لسنة ٢٠٠٨ الذي منع فيها التجمعات لتشمل حتى الدواوين، سارعت القوى والتنظيمات السياسية والمدنية إلى الإعلان عن رفضها لهذا القانون عبر تنظيمها للمسيرات والندوات الشعبية التي

---

[٥٩] نفس المصدر السابق .

[٦٠] موضي الحمود، "المرأة في مجتمع ديمقراطي : حالة الكويت"، المستقبل العربي، العدد ٢٦٢، ٢٠٠٠، ص ٦٨–٧٠

[٦١] نفس المصدر السابق ، ص٧٨

[٦٢] المصدر نفسه.

[٦٣] فلاح المديريس ، " التجمعات السياسية الكويتية : مرحلة ما بعد التحرير " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٤، ١٩٩٣، ص٦٩–٧٤.

إنطلقت من الدواوين، ومع تزايد ضغط الحراك الشعبي إضطرت الحكومة إلى التراجع عن قرارها وبالتالي سقوط القانون نهائياً[٦٤]. مما ادى إلى تعزيز دور المؤسسات الدستورية، وأتاح إمكانية تحريك قضايا مماثلة في هذا الإتجاه.

وعلى الرغم من محاولات الإصلاح السياسي التي حققتها المعارضة النيابية والحراك الشعبي في المسار الديمقراطي ، لازالت هناك عقبات وتحديات تواجه هذه المحاولات الإصلاحية لعل أبرزها:

- معوقات تتعلق بطبيعة النظام السياسي وموقفه من عملية التغيير ، فهناك نقص في الإرادة السياسية حيث أن النظام السياسي الحاكم يخشى في ظل عملية الإصلاح السياسي ، وتزايد دور المعارضة والحراك الشعبي أن تتقلص وتتقيد صلاحياته دستورياً[٦٥]. كما أن هناك ضعف مؤسسي داخل النظام السياسي الحاكم حيث التفرد بإتخاذ القرار السياسي دون العودة الى المؤسسات الأخرى ، حيث أن معظم مشاريع القوانين تأتي كمقترح من قبل الحكومة التي تضغط على السلطة التشريعية لتمريرها[٦٦].
- خلا الدستور الكويتي ١٩٦٢ من أي ضمانات واضحة لحرية تشكيل وتأسيس الأحزاب السياسية ، ومنظمات المجتمع المدني . فالمادة ٤٣ نصت فقط على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أُسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ، ولا يجوزإجبار أحد على الإنضمام إلى أي جمعية أونقابة[٦٧]. وهذا يعني أن المادة لم تنص صراحةً على حرية تكوين الأحزاب السياسية ،وإنما إكتفت بحرية تكوين الجمعيات والنقابات حتى لايتضمن النص الدستوري الإلزام بالسماح بتكوين الأحزاب السياسية ، فجاء النص

---

[٦٤] نفس المصدر السابق ، ص٩١-٩٢.

[٦٥] يوسف خليفة، "عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، العدد ٣٥١، ص ٧٠-٧٨.

[٦٦] أشرف سعد ، تجربة الإصلاح الكويتي ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٥ ، ٢٠٠٣ ، ص٣٣-٣٨.

[٦٧] أنظر المادة ٤٣ من الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢.

الدستوري مُبهماً وغامضاً ، فهو لايُلزم بحرية إنشاء الأحزاب السياسية ولايحظرها ، وإنما فوض الأمر للمشرع دون أن يأمره أو ينهاه . ولم يصدر حتى الوقت الحاضر أي تشريع ينظم الحق في حرية تشكيل هذه التنظيمات . وغياب الأحزاب السياسية في الكويت يمثل عائقاً رئيسياً في نجاح التجربة الديمقراطية بإعتبارها إحدى الآليات الرئيسية للعملية الديمقراطية، وتنظيم المشاركة السياسية، وتمثل ركناً أساسياً من أركان المجتمع المدني الحديث. فهناك علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، فالديمقراطية هي مجموعة قواعد الحكم ومؤسساته التي تُنظم من خلالها الإداره السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة ، وهذا هونفس الأساس المعياري للمجتمع المدني. وفي الكويت فإن أهم التحديات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني هو إزدواجية بعض الأنشطة بين هذه المؤسسات وبين الدولة مما يتطلب التنسيق والتكامل ،بالإضافة إلى وجود محضورات على هذه المؤسسات التي أهمها عدم التدخل في السياسة أوالمنازعات الدينية أو إثارة الطائفية أو الحصول على الربح المادي[٦٨].

- المجتمع المدني ، والتنظيمات الشبابية – بالإضافة إلى ظهور تنظيمات وحركات سياسية تهتم بالعمل السياسي وبمسميات جديدة ، شهدت الكويت منذ عام ٢٠٠٣ تغيرات فيما يخص عمل ونشاطات مؤسسات المجتمع المدني ، والتنظيمات الشبابية التي ظهرت بشكل منظم ،وقد ساعد الإستخدام المتزايد لوسائل الإتصال الإجتماعي في تزايد العمل الشبابي المشترك وفعالياته في جميع القضايا[٦٩]. فمنذ عام ٢٠٠٥ تحركت مؤسسات المجتمع المدني ، والتنظيمات الشبابية للدفاع عن حقوق المرأة السياسية في الكويت ، وكان دورهم مؤثراً أمام القوى والتنظيمات السياسية وأعضاء مجلس النواب الذين كانوا يرفضون مشاركة

[٦٨] أشرف سعد ، " تجربة الإصلاح الكويتية " ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥.

[٦٩] فلاح عبدالله المديريس ، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت " ، الكويت : دار قرطاس للنشر ، ٢٠٠٠، ص١٦٠.

المرأة[٧٠]. كما كان للحراك الشبابي دوراً في المساهمة بالدعوه إلى إصلاح النظام الإنتخابي وتحويل الكويت إلى خمس دوائر إنتخابية فيما عُرف بحركة " نبيها خمسة " وهو تحرك شاركت فيه مختلف القوى الشبابية والطلابية شكل نواة حقيقية لبناء المجتمع المدني في الكويت وساهم في إنتقال مركز الثقل والمبادرة في الدعوات للإصلاح من القوى السياسية والنواب لصالح التنظيمات الشبابية التي ساهمت مواقع التواصل الإجتماعي في وصولها لهذا المركز[٧١]. أما بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني فقد أدى إلغاء قرار منع إشهار جمعيات جديدة الذي صدر بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٣ إلى فتح المجال واسعاً أمام تأسيس العديد من الجمعيات الأمر الذي أدى إلى توسيع قاعدة المؤسسات المدنية ، وفي نفس الوقت ساعد ذلك على تشتيت نشاط الفاعلين في هذه المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان ، والإتحادات النقابية العمالية ، والصحفية[٧٢]. كما أصبح للمرأة دوراً مهماً في الحراك السياسي بتواجدها الفعال في القضايا السياسية ، وكان لتوزير إمرأة من المناطق القبلية دليل على نجاح المرأة في المشاركة السياسية[٧٣].

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الإستنتاجات:-

توصلت الدراسة ألى النتائج التالية :-

١- لم تكن التجربة الديمقراطية في الكويت قائمة قواعد ومبادئ ديمقراطية صحيحة وسليمة ، بل قامت وبنيت وفق طريقة " العقد والتراضي " وبالإتفاق بين الحاكم والنخب الإرستقراطية في المجتمع الكويتي والتي على ضوئها كُتب دستور الكويت ودون أخذ رأي الشعب . وعليه جاءت الصلاحيات المطلقة للحاكم في إدارة الدولة لتشكل العديد من الأزمات والتقاطعات التي رافقت العملية الدستورية

[٧٠] باقر النجار ، " الديمقراطية العصية في الخليج العربي " ، بيروت : دار الساقي ،٢٠٠٨، ص١٥٦.

[٧١] قانون الجمعيات الأهلية الجديد ، www.alraimeda.com .٢٠١٦

[٧٢] فلاح عبدالله المديريس ، " المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت " ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٨.

[٧٣] موضي الحمود ، " المرأة في مجتمع ديمقراطي : حالة الكويت " ،مصدر سبق ذكره ، ص٧٥.

التي لازالت تداعياتها بارزة إلى الآن ، وخلقت فراغاً دستورياً وسياسياً هدد بدوره هذه التجربة بالفشل ، وكان من أبرزها الزمة الدستورية عام ١٩٨٦.

٢- لعبت الديوانيات دوراً مؤثراً في إتخاذ العديد من القرارات التي تم إتخاذها من قبل الحكومة والتي أضرت بالمسار السياسي ، فقد كان للحراك الشعبي ممثلاً بالحركة الدستورية العامل الرئيسي في تعديل المسار الديمقراطي ،ووضع الكويت على أعتاب مرحلة جديدة بإرغام النظام الحاكم تبني فكرة الإصلاح السياسي ،والعمل بالدستور .

٣- لم يكن تبني النظام الحاكم لفكرة الإصلاح الدستوري ناتجاً عن رغبة أوقناعة حقيقية بإيجابية التغيير بقدر ماهو نتيجة للضغط الشعبي المتزايد لحماية المكتسبات الدستورية الذي قادته الحركة الدستورية منذ عام ١٩٨٩ وظهرت أولى بوادره بإنتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢ .

٤- حدث نوع من التغيير النسبي في المجتمع الكويتي في الفكر والثقافة سياسياً وإجتماعياً، فالقوى التقليدية والقبلية التي كانت فيما مضى مؤيدة للنظام ، أصبح لديها رؤى وأيديولوجيات تختلف إختلافاً جذرياً ، فظهرت تحالفات إستراتيجية جديدة ، وأصبح المكون القبلي أكثر الشرائح التي تنادي بالتغيير والإصلاح لدرجة أصبحت فيها هذه القوى أرب إلى المعارضة ، هذا بالإضافة إلى الظهور العلني والواضح والجريئ لقوى وحركات سياسية ، تنظيمات شبابية ، ومؤسسات مجتمع مدني وبمسميات جديدة كتحدي واضح للحكومة من أجل إشهار الأحزاب السياسية دستورياً.

٥-على الرغم من النجاح الذي حققه الحراك الشعبي في تعديل المسار الديمقراطي في الكويت لازالت هناك إشكاليات تواجهها عملية الإصلاح السياسي أبرزها حالة عدم الإنسجام بين الحكومة ومجلس الأمة حيث يتم إنتخاب أعضاء البرلمان فيما يتم تعيين أعضاء الحكومة والوزراء وهذا يؤدي إلى حدوث تقاطعات سياسية ودستورية بين السطة التنفيذية والسلطة التشريعية تنتهي بحل للبرلمان .

التوصيات:-

تعد عملية التحول الديمقراطي من أكثر العوامل التي تتداخل وتتعدد فيها المتغيرات والقوى الفاعله داخلياً وخارجياً ، مما يؤدي إلى تشابك وتقاطع في الأهداف وسط عملية بالغة التعقيد . وبالنسبة للتجربة الديمقراطية في الكويت نلاحظ أنها كانت نتاجاً لمجموعة من الإعتبارات والمحددات سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً ، بالإضافة إلى تركيبة المجتمع الداخلية وتماسكها ، وطبيعة الوعي والثقافه السياسية السائدة .وفي الوقت الحاضر لايمكن التأكيد على الديوانيات كمنطلق لعمل ونشاط وفعاليات القوى والحركات والتنظيمات السياسية والمدنية من أجل التنافس السياسي والمشاركة السياسية ، بل لابد من وجود تنظيم مؤسسي وهيكلي لعمل هذه التنظيمات ومكفولة دستورياً.

إن التجربة الكويتية بحاجة إلى وقفة ومراجعة وتقويم حتى يصبح بالإمكان تعديل المسار الديمقراطي ، ولعل أهم متطلبات النجاح تكمن في تحقيق متطلبات فكرية وسياسية من خلال إتفاق القوى والتيارات المختلفة التي تنشد التغيير حول عدد من المفاهيم كالديمقراطية والحريات والحقوق ،وأيضاً لابد من متطلبات مؤسسية وتنظيمية تعمل على خلق رأي عام وطني متعلم ومستنير ومؤمن بالتحول الديمقراطي وصولاً إلى دولة القانون والمؤسسات من خلال إقامة المنتديات والمؤتمرات المتخصصة. فإرساء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات لايحتاج إلى مؤسسات وقواعد وإجراءات على الرغم من أهميتها،بقدر مايحتاج قبل ذلك إلى نمطاً ثقافياً يكمن في خلق ثقافة ديمقراطية تضمن بقاء الجانب المؤسسي وتُفعل في نفس الوقت الإجراءات والقواعد. فحق التصويت عندما يكون مكفولاً للجميع، وتكون المنافسة مكفلة لكافة القوى السياسية، وتوفير الحماية لحقوق الإنسان ،ووجود تعدد لمراكز صنع القرار لضمان نزاهة المساءلة،كل ذلك يؤدي إلى تعديل المسار الديمقراطي في الكويت .

المستخلص

مارست الكويت العملية الديمقراطية منذ عشرينيات القرن الماضي وإن كانت هذه الممارسة محدودةً ومنقوصة حيث رافقتها العديد من الأزمات الدستورية والتقاطعات بين مهام وعمل السلطات إنتهت بحل مجلس الأمة لعدة مرات كان من بينها حلاَن غير دستوريان . وقد شهدت الكويت للفترة من ٣يوليو/تموز١٩٨٦ إلى ٢١يناير/كانون الثاني ١٩٩٠ مداً وتحركاً وطنياً غير مسبوق إتحدت فيه جميع القوى والحركات السياسية والإجتماعية والمدنية ضد الإجراءات التي أعلنتها الحكومة بتعطيل الحياة النيابية بحل مجلس الأمة ، وإيقاف العمل ببعض مواد الدستور خاصةً المواد المتعلقة بحرية التعبير عن الرأي ، وقانون التجمعات ،وحرية الإعلام .وبرزت في هذا الحراك ظاهرة مايُسمى دواوين الإثنين التي قادت المعارضة ممثلةً بالحركة الدستورية التي إستطاعت أن تُجبر النظام السياسي الحاكم عن الرجوع عن قراراته وعودة الحياة النيابية ممثلةً بمجلس الأمة العمل بدستور ١٩٦٢. ولقد كان للحراك الشعبي والحركة الدستورية دوراً كبيراً والتي إنطلقت من ديوانيات الإثنين دوراً كبيراً في ذلك النجاح الذي تحقق.

Abstract

Kuwait has practiced the democratic process since the 1920s, although this practice is limited and deficient. It was accompanied by many constitutional crises and intersections between the functions and the work of the authorities ended with the dissolution of the National Assembly several times, including two unconstitutional solutions. From July 3, 1986 to January 21, 1990, Kuwait witnessed an unprecedented national movement , in which all political and social forces and movements united against the measures announced by the government to disrupt parliamentary life by dissolving the National Assembly and suspending some articles of the Constitution, The opinion,And the freedom of the media. The movement led to the phenomenon of the so-called "Monotheism", which led the opposition represented by the Constitutional Movement, which was able to force the ruling political system to retreat from its decisions and return to parliamentary life, represented by the National Assembly, the work of the 1962 Constitution. The success of the Diwaniyat Al-Riyadh has been a major success.